تحت الضغط العالي

■ قيس قاسم العجرش

التنحي في فكر المحافظ

محافظ بغداد السيد صلاح عبد الرزاق يطلب من رئيس الجمهورية التنحي إذا لم يكن قادراً على مصادقة تنفيذ أحكام الإعدام بحق المدانين بجرائم الإرهاب.

الموضوع بمجمله، التصريح والمناسبة، لا يعدو أن يكون مساحة إعلامية إعلانية للحديث في غير الاختصاص أو الهدف التشريعي الذي وضع من أجله منصب محافظ لبغداد وحكومتها المحلية.

لكن الجيد في الأمر إن عبد الرزاق يعيدنا إلى الذاكرة بإمكانية التنحي والانزياح عن المنصب في حال التلكؤ، على النقيض من قانون الالتصاق الفيزيائي الذي هطل علينا في عاصفة المحاصصة.

التنحي أمر محمود بقياسات الأداء الحكومي إلا أنه لم ينفذ أو إن العراقيين لم يفرحوا بعد فرحة بهذا الحجم، أن يتنحى مسؤول تحت ضغط التقصير، إنها فرحة وترف لم يتذوقها العراقيون بعد إلا في مناسبات نادرة.

وبعيداً عن حق المحافظ في التعليق أو طلب التنحي أو الاختصاص وجدله، لكننا كنا ننتظر ملاحظات كهذه من السيد المحافظ تتعلق على الأقل بمسؤولي الدوائر الواقعة تحت إشرافه، كم تمنينا أن "يُقال" من منصبه من لم يؤدِ عهده بكرسيه وكم تمنيت شخصياً من السيد صلاح عبد الرزاق أن يسعى لإقالة مسؤولين كبار جداً في حجم الفساد الذي نثروه وتسببوا به لكنهم صغار حقيقيون في نظر الناس.

أنا أظن أن السيد المحافظ قادر جداً على لعب هذا الدور بالرغم من أن هناك من سيقول لها أنه ليس من اختصاصه.

الدكتور صلاح يمكن له أن يدخل في هكذا منازلات، نحن كإعلاميين نعرف بقدرته، إذا ما تغاضى عن أي تأثير سياسي أو حزبي قد يتعرض له وهو أمر متوقع جداً وإذا ما وضع نصب عينه أنه شخص منتخب يحمل قوة الشارع البغدادي معه بصورة ديمقراطية كي يقدم لهم الخدمات.

في تلك الحال سنحارب معه أيضاً كإعلاميين كل من يقول إن البحث عن المفسدين ونشر غسيلهم القذر ليس من اختصاص محافظ بغداد.

في تلك اللحظة التي لم تأت سيكون الأمر من اختصاصنا جميعا، وسنواجه معه كل من يسعى إلى خلط الأوراق أو كل من سيبحث في ملفات تعمية على طريقة الهجمة المقابلة التي يجيدها تحالف الإرهاب والفساد.

مطالبة الآخرين بالتنحي أمر لا يصنع بالنهاية نجماً في عيون الناس، اليوم ثمة منفذ واحد فقط لحيازة احترام الناس ومحبتهم، هذا المنفذ محصور فقط في حجم الخدمات التي يقدمها المسؤول للمواطن.

والخدمات اليوم تحتبس بسبب واحد فقط وهو الفساد.

لا يوجد غير الفساد ما يمنع أن تكون بغداد مدينة كمدن الله التي زار السيد المحافظ كثيراً منها.

لا يوجد غير المفسدين من يقتل المستقبل قبل أن يولد سواء في بغداد أو غيرها. لا يوجد غير الفساد ما يمنع أن نرى نهاية للإرهاب، لأنه من الفساد والفساد منه.

السيد صلاح عبد الرزاق يعرف هذا، لو قال هذا، فقط لو قال هذا.

صالح يلتقي النجيفي لبحث الملفات العالقة بين بغداد وأربيل

□ بغداد / المدى

قال مصدر مطلع أمس إن رئيس حكومة إقليم كردستان برهم صالح الذي وصل إلى العاصمة بغداد ليلة أمس سيلتقي هذا اليوم كلا من رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي.

وكان من المقرر أن يزور صالح بغداد الشهر الماضي إلا أن إقليم كردستان اجّل الزيارة وعوّضها بوفد سياسي أجرى جولة من المباحثات مع قادة الكتل السياسية في بغداد.

وتوترت العلاقة مؤخراً بين بغداد وأربيل بعد أن رفض إقليم كردستان مسودة لقانون النفط والغاز أقرتها الحكومة العراقية.

ويقول الإقليم إن مسودة القانون تركز الصلاحيات بيد الحكومة الاتحادية في إدارة الثروة النفطية على حساب الإقليم والمحافظات، كما أنه مرر من مجلس الوزراء دون مراعاة الأصول القانونية.

صالح

وينص أحد بنود اتفاقيات أربيل أن يصار إلى توافق بشأن قانون النفط والغاز، لكن الإقليم يتهم التحالف الوطني بالالتفاف على الاتفاقيات وتمرير مسودة القانون دون أخذ موقف الكرد.

وتعود جذور الأزمة بين بغداد وأربيل إلى عقود نفطية كان الإقليم قد أبرمها مع شركات نفطية عالمية دون موافقة وزارة النفط الاتحادية التي اعتبرت العقود "باطلة" ومخالفة للدستور.

النجيفي

وقال المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه لوكالة كردستان للأنباء إن "رئيس حكومة اقليم كردستان برهم صالح سيلتقي اليوم مع كل من رئيس الوزراء نوري المالكي، ورئيس مجلس النواب اسامة النجفي، لبحث الملفات العالقة بين بغداد واربيل".

واوضح المصدر أن "مدة زيارة رئيس حكومة اقليم كردستان الى بغداد لم تحدد بعد"، مبينا أن "نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس كان في استقبال صالح في مطار بغداد ليلة امس".

ومن الموقع ان يبحث صالح جملة من الملفات التي لاتزال تمثل جدلا بين بغداد واربيل ابرزها قانون النفط والغاز، ومسألة قوات البيشمركة، والمناطق المتنازع عليها. رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بحث امس مع وفد حكومة اقليم كردستان برئاسة رئيس وزراء الإقليم برهم صالح مسألة التوازنات الوطنية والمكوناتية والمناطقية وضرورة الالتزام بها".

وذكر بيان لمكتب النجيفي تلقت (المدى) نسخة منه إن "الطرفين اتفقا على تحديد الإطار العام لحل المشاكل العالقة كلها وبدون انتقائية، فضلا عن ضرورة التعجيل بتمرير القوانين المهمة ذات الصلة بالنفط والغاز والموارد المالية والمحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الأعلى وقوانين أخرى ذات الصلة بالشأن السياسي والمجتمعي". وقال صالح بحسب البيان إن "الاختلافات الموجودة بين الحكومة المركزية والإقليم هي ليست كردية فقط وإنما عراقية بحتة، تتعلق بمشاكل النظام السياسي بشكل عام وكيفية اتخاذ وصنع القرارات بشكل تشاركي". ونقل البيان عن النجيفي تأكيده أن "انجاز هذه المهمات تتطلب إرادة سياسية عالية تشترك فيها كل القوى المؤمنة بالعملية السياسية". وكان الوفد الحكومي الكردي برئاسة رئيس وزراء الإقليم برهم صالح قد وصل إلى بغداد أمس لبحث الملفات العالقة بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم.

مغادرة الامير كان بداية لقتال الجيش العراقي

□ عن: فورن بوليسي

ان انسحاب القوات الأميركية يهدد بنشوب قتال خطير مع إيران وداخل الجيش العراقي. فقد أعلن الرئيس أوباما الأسبوع الماضي قائلا "سيغادر آخر الجنود الأميركان العراق ورؤوسهم مرفوعة وهم يفتخرون بنجاحهم ويعلمون أن الشعب الأميركي يقف موحدا في دعمه لقواته. بهذا الشكل ستنتهي الجهود العسكرية الأميركية في العراق". إلا أن مغادرة الأميركان تؤشر بداية القتال الذي يواجه الجيش العراقي، حيث يبقى الجيش العراقي منقسما من خلال الصراعات بين قواته الوطنية التقليدية بين الذين دخلوا إليه حديثا والمدعومين من إيران، وسيصاب هذا الجيش بالشلل بسبب الخلل الذي تتسم به سياسة بغداد وبسبب انسحاب الجيش الأميركي. إذا أراد العراق أن يتطور إلى بلد قوي وآمن، قادر على إدارة شؤونه فان ذلك يعتمد على قدرة جيشه على التغلب على تلك المعوقات.

إن جنوب العراق مدعوم من إيران، كما أن مقرات الجيش العراقي في الجنوب تعمل بشكل مستقل عن الدعم الأميركي او البريطاني منذ تقليص القوات الأجنبية هناك عام ٢٠٠٩، مما يبين بوضوح مستقبل الجيش العراقي بعد مغادرة الأميركان.

ان اعلان اوباما قد يشكل دلالة لدى الكثير من الأميركان، لكن بالنسبة للقادة الأمنيين في العراق فأنهم يعتبرون أن الولايات المتحدة قد جالت وصالت طويلا في اغلب مدن العراق. لقد تغيرت الأمور منذ تصديق الاتفاقية الأمنية بين الطرفين من قبل الحكومة العراقية في ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨، ومنذ ذلك التاريخ صار من الصعب على القوات الأميركية والعراقية على حد سواء اعتقال أو مقاضاة المشتبهين العراقيين لأن مذكرات الاعتقال العراقية هي التي تسري قانونيا. وبالرغم من ان عدد القوات الأميركية قد تقلص تدريجيا، فان وجودها في القواعد لا يعني الكثير بالنسبة للعراقيين بسبب تحييد تأثيرها على الوضع الأمني قانونيا وسياسيا.

قوات امريكية في مهمة قتالية... أ.ف.ب

تقليص الوجود الأميركي قد ترك قادة الجيش العراقي ضعفاء أمام الهجمات السياسية، فتصريحات الضباط العراقيين ترسم صورة لحرب الظل التي ستجري داخل القطاع الأمني العراقي عند مغادرة الأميركان. فالكثير من منتسبي القوات الأمنية هم من قوات بدر وهناك أيضا مؤيدون للتيار الصدري أو من المنشقين عنه. هذه المجاميع تعارض التأثير الأميركي على الحكومة العراقية وعلى القطاع الأمني، وتدعم الدور الديني في حكومة مشابهة لحكومة إيران.

في الجانب الآخر، هناك طبقة الوطنيين التقليديين الذين مازالوا يشكلون نسبة كبيرة من قيادة الجيش العراقي في الجنوب. فالكثير من كبار ضباط الجيش اليوم سبق أن شاركوا في الحرب الإيرانية-العراقية عندما كانوا برتب صغيرة. وهم مستهدفون بسبب خدمتهم في جيش صدام. قبل انتخابات آذار ٢٠١٠، أوردت هيئة اجتثاث البعث أكثر من ٧٠ ضابطا كبيرا على أنهم من البعثيين. هؤلاء الضباط مستاؤون جدا من وجود ضباط (الدمج) وهم الذين تم تعيينهم سياسيا من قبل الأحزاب الإسلامية، ومنحهم رتبا عسكرية دون أن يتخرجوا من أية كلية عسكرية. و بسبب مشكلة الأمن العملياتي التي يسببها هؤلاء الضباط الجدد فقد اتحد الضباط القدامى وشكلوا مجموعات قيادة من المقاتلين القدامى من اجل تهميش ضباط الدمج و تكليفهم بواجبات اقل أهمية وتشجيعهم على التمتع بإجازات طويلة الأمد.

■ ترجمة المدى

الداخلية: مخطط يقوده البعث المنحل لإسقاط العملية السياسية

في تطور يبدو انه يحمل أكثر من دلالة، بدا واضحا أن الانسحاب الأميركي سيخلف وراءه العديد من الأزمات، فقد أشرت أكثر من محافظة عراقية خلال اليومين الماضيين نشاطا ملحوظا لحزب البعث المنحل، وقد امتد هذا النشاط الذي قفز بشكل مفاجئ في أكثر مدن العراق.

أكثر من مراقب ربط هذا النشاط مع إعلان الرئيس الأمريكي انسحاب قوات بلاده نهاية العام الحالي، وزارة الداخلية أعلنت إحباطها مخططا يقوده أعضاء من حزب البعث المنحل لإسقاط العملية السياسية في العراق بحسب قولها.

قوات حكومية في مفرزة امنية (أرشيف)

□ بغداد / المدى

ونقلت القناة العراقية شبه الرسمية عن وكيل وزارة الداخلية اللواء حسين كمال إن "وزارة الداخلية أحبطت مخططا خطيرا لإسقاط العملية السياسية يقوده حزب البعث الصدامي في عدد من محافظات البلاد". وأضاف أن "عملية نوعية أسفرت عن إلقاء القبض على أكبر شبكة تنتمي إلى حزب البعث المنحل منتشرة في محافظات الفرات الأوسط وشمال العاصمة بغداد"، وأشار إلى أن "الشبكة المسؤولة عن تنفيذ المخطط نظمت صفوفها بعد عام ٢٠٠٤ وانتظمت في صفوف الجماعات الإرهابية وكانت تخطط لعمليات إرهابية وتخريب بعد الانسحاب الأميركي من العراق. وأضاف كمال أن "معظم الأعمال الإرهابية نفذها البعث المنحل وكانت تتبناها القاعدة لأسباب سياسية. وكان مصدر امني في محافظة البصرة، أفاد أمس بأن ٣٠ عنصراً على الأقل في حزب البعث المنحل اعتقلوا في مناطق متفرقة من المحافظة، فيما أكدت اللجنة الأمنية في مجلس البصرة أن من بين المعتقلين قياديون بدرجة (عضو فرقة)".

وقال المصدر في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "قوة أمنية من جهاز مكافحة الإرهاب ومركز الأمن الوطني ألقت القبض على ما لا يقل عن ٣٠ شخصاً ينتمون لحزب البعث عقب مداهمة منازلهم في مناطق متفرقة من المحافظة".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "عمليات الاعتقال جاءت بممارسة المعتقلين أنشطة لصالح حزب البعث المحظور"، مؤكداً أن "الحملة لا تزال مستمرة، ومن المتوقع أن يتم اعتقال عدد آخر خلال الساعات المقبلة".

من جانبه، ذكر رئيس اللجنة الأمنية في مجلس البصرة علي غانم المالكي إن "حملة الاعتقالات استهدفت بعثيين يهددون الأمن الوطني في معظم المحافظات ومنها البصرة"، لافتاً إلى أن "بعض المعتقلين قياديون في الحزب بدرجة عضو فرقة".

وأشار المالكي إلى أن "القوة ضبطت بحوزة بعض المعتقلين وثائق تؤكد انتماءهم لحزب البعث منها سجلات توثق محاضر اجتماعاتهم"، مضيفاً أن "بعضهم يشتبه بتورطه في تنفيذ هجمات استهدفت منشآت نفطية في البصرة خلال العام الحالي، والبعض الآخر مطلوب بارتكاب جرائم جنائية مختلفة".

وفي السياق نفسه، اعتبر المالكي أن "الحكومة تساهلت مع البعثيين في الفترة السابقة ولم تطبق عليهم إجراءات الاجتثاث إلا بنسبة لا تزيد عن ٢٠٪، الأمر الذي شجعهم على ممارسة نشاطهم بشكل شبه معلن في البصرة".

من جانب آخر اعتقلت قوة امنية أكثر من ٣٠ شخصا ينتمون إلى حزب البعث المنحل في محافظة ديالى. وذكر مصدر أمني لوكالة كل العراق أمس أن "قوة أمنية خاصة قادمة من العاصمة بغداد اعتقلت أكثر من ثلاثين شخصا ينتمون إلى حزب البعث المنحل كانوا أعضاء فرق في الحزب المذكور". وأضاف أن "عملية الاعتقال تمت من مناطق متفرقة في محافظة ديالى دون أن يذكر مزيدا من التفاصيل، وفي سياق متصل تمكنت مديرية الاستخبارات التابعة لشرطة ميسان من اعتقال شبكة تنظيمية تابعة الى ما يسمى بـ[حزب العودة] في محافظة ميسان. وذكر مصدر أمني لوكالة كل العراق يوم الاثنين إن "مديرية الاستخبارات التابعة لشرطة ميسان تمكنت من اعتقال شبكة تنظيمية مؤلفة من ثمانية أشخاص في مناطق مختلفة من محافظة ميسان تابعة الى ما يسمى بحزب العودة". وأضاف إن "التحقيق جار معهم لمعرفة امتدادات هذه الشبكة ومراكز تمويلها لوجود معلومات تفيد بأن هناك أكثر من خلية في محافظة ميسان تعمل على زعزعة الأمن في المحافظة".

■ مناقشة جاهزية القوات الأمنية بعد العطلة

قال مقرر مجلس النواب محمد الخالدي إن "مجلس النواب سيناقش في الجلسات الأولى بعد العطلة التشريعية جاهزية القوات الأمنية في ملء الفراغ الذي ستخلفه القوات الأميركية عند انسحابها في نهاية العام الجاري". وأضاف "جاهزية القوات الأمنية في حفظ الأمن وقدرتها على حماية البلاد من الاعتداءات الخارجية المحتملة بعد الانسحاب الأميركي ستكون من المواضيع التي لها الأولوية ضمن جدول أعمال مجلس النواب بعد نهاية عطلته التشريعية".

وأشار إلى إن "البرلمان سيناقش أدق التفاصيل في جهوزية القوات الأمنية وسيناقش الضعف الحاصل في الجهد الاستخباري والغطاء الجوي وغيرها"، مبينا أن "مجلس النواب سيطلب من الحكومة سد النقص الحاصل في تلك المجالات بأسرع وقت ممكن كي لا يحدث إخلال بالوضع الأمني بعد الانسحاب الأميركي".

■ نائب الرئيس الأفغاني في بغداد

وصل بغداد أمس نائب الرئيس الأفغاني كريم خليلي في زيارة رسمية للعراق لغرض إجراء مباحثات مع المسؤولين العراقيين.

وذكر بيان رئاسي تلقت "المدى" نسخة منه أمس إن "نائب الرئيس الأفغاني كريم خليلي وصل العاصمة بغداد في زيارة رسمية له وكان في استقباله في مطار بغداد الدولي نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي".

وأضاف إن "عددا من أعضاء مجلس النواب شاركوا في مراسيم الاستقبال إضافة إلى عدد من المسؤولين ومستشاري رئاسة الجمهورية"، مشيرا إلى أنه "من المؤمل أن يجري [خليلي] مباحثات ثنائية مع المسؤولين في بغداد تهدف إلى تعزيز العلاقات بين البلدين فضلا عن بحث مستجدات الأوضاع في المنطقة والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

■ مجلس العشائر بديل عن الصحوات

وصف النائب عن ائتلاف دولة القانون عبود العيساوي المجلس الوطني للعشائر بأنه "مؤسسة دولة وليس مؤسسة حكومية تابعة لجهة معينة".

وقال إن "مجلس العشائر سيكون محصنا من أي تدخل من الكتل والمؤسسات السياسية لاستغلاله لأغراض خاصة".

واعتبر العيساوي أن هذا المجلس سيكون بديلا لمجالس الإسناد العشائري ولمجالس الصحوات التي لعبت دورا كبيرا في استتباب الأمن.

وأشار إلى الدور الكبير الذي لعبته العشائر في تعزيز المصالحة الوطنية والمحافظة على النسيج الوطني لأنها تتجاوز الطائفية والعنصرية.

وأوضح أن هذا التشكيل سيكون في بغداد وفي المحافظات ليكون دوره رقابيا وكذلك لتنظيم عمل العشائر، مردفا "أن لجنة العشائر النيابية ولجنة المصالحة الوطنية أعدت مسودة موحدة ستقدم إلى مجلس النواب لإقرارها في الفصل التشريعي المقبل".